يبغينيا بيستروف *

إسرائيل بين العالم المتطور والعالم النامي[1]

في الواقع الكوني، من الدارج الاهتمام الكبير بتقييم الذات مقارنة بالآخرين، اعتماداً على معايير دولية محدثة ، هذا التقييم يمكننا من مراقبة ومتابعة اتجاهات التطور في دولة ما، ومن شأنه المساعدة أيضاً في كشف الجوانب السلبية التي تستوجب تدخلاً سياسياً بغرض الحيلولة دون التدهور ، وعليه فإننا لن نعمد إلى تفحص مستوى التطور في إسرائيل وحسب، وإنما سنقوم أيضا بعمل مقارنة بين الدول المختلفة بحيث يتم التركيز على مكانتها النسبية في العالم اعتماداً على مقياس التطور الكلي .

يمكن اعتبار إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من العالم الغربي الديمقراطي وشريكة متواضعة في مجموعة الدول ما بعد الصناعية وما بعد المادية ، وانطلاقاً من هذه الرؤية فهي حالة شاذة في المنطقة الجيوسياسية التي تعيش فيها (الشرق الأوسط). ولكن بعض الشواهد لا تتفق مع الادعاء القائل بان إسرائيل دولة متطورة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى. فعلى سبيل المثال هناك دلائل امبريقية على وجود تباطؤ متواصل في وتيرة النمو الاقتصادي المستدام فيها (sustainable growth rate) على مدى العقود الثلاثة الأخيرة؛ فمعدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل بعد السبعينيات كانت أدنى من معدلاتها لمجموعة الدول الصناعية السبع (G7). وعلى الرغم من أن الأزمة النفطية شكلت في هذه السنوات نقطة انعطاف مهمة بالنسبة للعديد من الدول الصناعية إلا أن إسرائيل امتازت بحدوث

* باحثة في الدراسات الجيوإستراتيجية، طالبة دكتوراه في جامعة حيفا.

[1] ترجمة خالد حنون، طالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية – جامعة القدس. إشراف أكاديمي: أ.د. عزيز حيدر

تباطؤ في معدلات نموها الاقتصادي، حيث بلغ معدله في إسرائيل قبل العام ١٩٧٣ مستوى ٥,٦٩٪ سنوياً، وبعد ١٩٧٣ انخفض إلى ١,٣٪ ،الذي يعتبر المعدل الأقل ما بين الدول الصناعية ، وهذا يعني أن الفجوة بين إسرائيل وبين مجموعة الدول الصناعية آخذة في الاتساع اعتبارا من العام ١٩٧٣.

وإذا اعتمدنا مقاييس الديمقراطية الكونية، فان إسرائيل تحتل مكانة متدنية للغاية اعتمادا على المتغيرات التالية : احترام حرية الإنسان، المساواة بين الجنسين (الجندر) ، المساواة للأقليات (هناك تمييز ثقافي وتمييز سياسي)، النزاهة السياسية، الاستقرار الحكومي (هناك تغيرات متكررة في الحكومات الإسرائيلية) ، تدخل الجيش في السياسة ، الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية وغيره .

وهكذا فان الديمقراطية الإسرائيلية، وكما تتضح اعتماداً على المقاييس السابقة، هي ديمقراطية شكلية لم تفلح في تبني خصائص أو مميزات الديمقراطية الحقيقية، وتعاني من قدر كبير من عدم الاستقرار مقارنة بالديمقراطيات الأخرى، وان مثل هذه الظاهرة لها آثار خطيرة للغاية على المناعة القومية لإسرائيل، فعلى سبيل المثال عبر ٢٥٪ من السكان الإسرائيليين سنة ٢٠٠٤ عن رغبتهم في الهجرة، وهذا يعني أن ربع السكان لديهم ميول بعدم البقاء في إسرائيل. وتجدر الملاحظة بأن هذه النسبة ثابتة منذ العام ١٩٨٩، ولدى تفحص مدى ارتباط الشبيبة الإسرائيلية بالمجتمع والدولة تبين في سنة ٢٠٠٤ أن ما نسبته ٧٣٪ فقط من الشبيبة يعتبرون أن مستقبلهم مرتبط بالدولة الإسرائيلية، وان ٥٢٪ فقط منهم يشعرون بأنهم جزء من الدولة ومشاكلها ، وإذا اعتمدنا الميول والمواقف السياسية ما بين يمين ويسار كمرجعية، سنجد الشبيبة ذوي الميول نحو المركز واليسار السياسي الإسرائيلي اقل فخراً بالانتماء لإسرائيل ، وإحساسهم بالتضامن مع الدولة أقل، وتتضح لديهم ميول أقل للبقاء في الدولة مقارنة بالشبيبة ذوي الميول اليمينية ، أما إذا اعتمدنا معيار الاقدمية سنجد أن ٥١٪ فقط من الشبيبة المهاجرة يميلون بقدر كبير للبقاء في إسرائيل على الرغم من مشاكلها الأمنية ، وأما بالنسبة لكبار السن فان ٥٤٪ منهم يعتبرون الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلاقة الدين بالدولة هي الأسباب الرئيسية التي تدفعهم لعدم البقاء.

من الواضح أن واقع الحال الإسرائيلي في العديد من المجالات هو ما ينتج المعطيات القاسية في الأبحاث المذكورة، ونعتقد أن ترتيب إسرائيل في عدد من المجالات مطابق أكثر لواقع الحال لدى جاراتها في الشرق الأوسط أكثر من مطابقته للدول المتطورة، وان الفجوة بين إسرائيل وهذه الدول آخذة في التوسع، ومن هذه الناحية فان المكوث في نفس الدرجة من التطور يمكن اعتباره تراجعاً نسبياً من شأنه أن يقرب إسرائيل أكثر من العالم النامي (الثالث)، حيث من المفترض أن هناك دولاً في العالم الثالث آخذة في الصعود على سلم التطور .

اعتمدنا في البحث الحالي ما اصطلح على تسميته بنموذج (٤ Capital) الذي يستند على أربعة أنواع من الرأسمال، والذي اعتمده شتراوس فوجال باعتباره مقياساً للتطور العام للدول ، وذلك لأنه ينطوي على جانب نظري يتسم بقدر من المتانة، إضافة إلى توفر جانب امبريقي يمكن قياسه؛ حيث أن مجموعة المؤشرات التي يعتمدها هذا النموذج متوفرة، إضافة إلى كونها محدثة نسبياً فيما يختص بالعديد من الدول في العالم. وهذا النموذج يمكننا من عزل العناصر الايجابية أو السلبية التي لها تأثير حاسم على ترتيب الدول على سلم التطور العام، وكذلك يساعد على فهم الصورة الشاملة للوضع القائم في إسرائيل، حيث أن تقييم هذا الوضع يتم بالمقارنة مع دول أخرى في العالم ولحقبة زمنية تعود لعشر سنوات ماضية. كما أنه يمكننا أيضا من تحديد مدى التراجع الذي طرأ على مرتبة إسرائيل على سلم الترتيب العالمي للتطور، إضافة إلى انه يمكننا من عزل وتحليل العوامل المسببة لهذا التراجع. ومع وجود مقياسين يتم استخدامهما في هذا المجال عادة، وهما مقياس جدول التطور البشري ومقياس معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إلا أن هذين المؤشرين يناقض كل منهما الآخر، حيث أن كلاً منهما يشير إلى اتجاه معاكس فيما يتعلق بتفسير مسألة تغير مرتبة إسرائيل في سلم التطور العالمي في العقد الحالي مقارنة بالتسعينيات: فطبقاً للمقياس الأول تحسن وضع إسرائيل في العقد الحالي قليلاً مقارنة بالتسعينيات من القرن الماضي ، حيث ارتفعت إسرائيل من المرتبة ٢٣ إلى المرتبة ٢٢ على مستوى العالم، بينما إذا اعتمدنا مقياس معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فسنجد بان إسرائيل تراجعت قليلاً في العقد الحالي مقارنة مع التسعينيات، حيث انخفض تدريجها من المرتبة ٢٤ (معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد =١٠٨٦٠ دولاراً للفرد في السنة) إلى المرتبة ٢٥ = ١٧٣٨٠ دولاراً للفرد في السنة على مستوى العالم وذلك طبقاً لمعطيات البنك الدولي .

التدريج العالمي للدول طبقاً لمستوى التطور

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو فهم ماهية العوامل المعيقة لعملية التطور في إسرائيل وملاحظة مدى

تراجع مرتبتها مقارنة بالدول المتطورة ، وكذلك تبيان الفوارق القائمة بينها وبين مجموعة الدول المتطورة فيما يتعلق بالقضايا المركزية وذلك بالاستعانة بنموذج (Capital 4) ، والهدف الثاني هو تطوير هذا النموذج بهدف التوصل إلى مقياس للتطور يمكن التعامل معه مستقبلاً للقيام بعمليات المقارنة الدورية .

في المرحلة الأولى، ولأجل التمكن من القيام بعملية مقارنة دورية، وفحص ما إذا تمكنت إسرائيل من تحسين مكانتها على سلم التطور العالمي في العقد الحالي مقارنة بسنوات التسعينيات من القرن الماضي ، فقد رجعنا إلى البحث الذي قام به (شتراوس فوجال) لسنة ١٩٩٧ . ومع أن المتغير الوحيد الذي اختلف هو فترة القياس في حين لم يحصل أي اختلاف على المتغيرات الأخرى، فقد حافظنا على تشكيل وعدد الدول في العينة كما كان الحال في العينة الأصلية، وكذلك الأمر بخصوص مصادر البيانات وطريقة الترتيب للدول ، الجدول رقم ١ يعرض قائمة من ٦٦ دولة في العينة مع الأخذ في الاعتبار أن ترتيب الدول مرتبط بشكل كبير بتركيب العينة، لان مرتبة كل دولة على السلم مرتبطة بسائر الدول .

وفي هذه المرحلة ولغرض تطوير النموذج الأصلي ، فقد أضفنا للعينة الأصلية ثماني دول منها سبع دول أوروبية أعضاء في (OECD) وهي أيسلندا ،المانيا ، هنغاريا ، لوكسمبورغ ، سلوفاكيا ، تشيكيا ، وسويسرا، إضافة إلى هونغ كونغ، بحيث أصبحت العينة الجديدة تضم ٧٤ دولة. وجميع الدول التي تمت إضافتها هي مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع، والتي يمكن اعتبارها دولا متطورة باستثناء ثلاث دول شرق أوروبية (تشيكيا ، سلوفاكيا ، وهنغاريا) وهي من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط – المرتفع ، وبطبيعة الحال فإننا لا نعرف سلفاً ما إذا كانت هذه الدول ستكون مرتبتها قبل إسرائيل أم بعدها على سلم التطور العام ، وعليه فمن أجل التوصل إلى المكانة الحقيقية لدولة إسرائيل كان من الضروري أن نضيف للعينة جميع الدول التي تعتبر نامية، وأيضاً جميع الدول التي تتوفر لديها الإمكانية لان تتفوق على إسرائيل، وهذه الدول هي من مجموعة الدول ذوات الدخل المتوسط – المرتفع طبقاً لتصنيف البنك الدولي .

عوامل ذات تأثير سلبي على ترتيب إسرائيل على مستوى العالم

انخفض ترتيب إسرائيل على سلم التطور العالمي في العقد الحالي مقابل عقد التسعينيات، وذلك في مجالات الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات إضافة للبيئة ، فعلى الرغم من ارتفاعها درجة واحدة في معيار رأس المال البشري، إلا أنها تراجعت بشكل كبير في الأنواع الثلاثة الأخرى: ففي رأس المال البيئي تراجعت إسرائيل عشر درجات على مستوى التدريج العالمي ، أما بخصوص رأس المال المؤسسي فقد تراجعت ست درجات، وتراجعت في رأس المال الإنتاجي درجتين، وبالتالي فقد تراجعت مرتبة إسرائيل على صعيد الترتيب العالمي ست درجات. ومن بين الدول التي تجاوزت إسرائيل في العقد الحالي بعد أن كانت تتفوق عليها في عقد التسعينيات كانت البرتغال ، ايطاليا ، تشيلي ، الأرجنتين ، ماليزيا ، المكسيك ، الإكوادور ، بولندا ، وكوريا الجنوبية ، وهذا يعني أن هذه الدول نجحت في غضون عشر سنوات في التفوق على إسرائيل من حيث الترتيب العالمي للتطور. تكتسب هذه النتيجة أهمية بالغة خاصة وان التغير الدراماتيكي النسبي في وضع إسرائيل مقارنة بالدول الأخرى حصل في غضون فترة قصيرة للغاية ، علماً أن مثل هذا التدهور في مرتبة إسرائيل على مستوى العالم لم يتم التوصل إليه لدى استخدام مقاييس أقل حساسية كمقياس (human) (HDI development index) مقياس التطور البشري .

ماهي العوامل المسؤولة عن التدهور المتزايد والكبير إلى هذا الحد ؟ وبغرض عزل العوامل التي كان لها تأثير سلبي على ترتيب إسرائيل ، سيتم التطرق إلى ثلاثة مؤشرات خاصة بكل نوع من الأنواع الأربعة من الرأسمال واتجاهات تأثيرها ، بحيث أن كل عامل من هذه العوامل كانت درجة قياسه في العقد الحالي أقل من متوسط درجة القياس الخاصة بنوع رأس المال الذي ينتمي إليه في قياس سنوات التسعينيات سيتم اعتباره عاملا له تأثير سلبي على الترتيب العام .

وعلى نحو مشابه لجميع الدول المتطورة فان مكانة إسرائيل منخفضة نسبياً في جميع المتغيرات الخاصة برأس المال البيئي ، فمعظم الدول المتطورة ومن ضمنها إسرائيل تمتاز عادة بمستوى مرتفع من انبعاث الغازات ذات التأثير الدفيئي، وذلك نتيجة للتصنيع المكثف والاستخدام الواسع لموارد الطاقة الملوثة ووسائل المواصلات التي تعمل بالوقود ، ما يؤدي إلى الزيادة السنوية في مستويات التلوث في الدول التي لا تعمل على معالجة مشاكل التلوث، ولا تتوفر لديها القدرة على التحول إلى مصادر طاقة اقل تلويثاً، أو تقليص الاعتماد على استخدام وسائل المواصلات ذات الأثر التلويثي ، أو فرض التشريعات التي من شأنها الحد من مقادير التلوث في الدولة.

تعزل قضية المياه إسرائيل عن الدول المتطورة التي يقع معظمها في المنطقة الشمالية من الكرة الأرضية ولا تعاني من النقص في مصادر المياه ، ذلك لوجودها في إقليم شرق أوسطي جاف وبالتالي فان معدل استغلال مصادر المياه مرتفع للغاية وبلغ ٢٧٢,١٪ في بداية العقد الحالي. ومن هنا ينبع الفرق الكبير بينها وبين الدول المتطورة في استغلال المياه، إضافة إلى أن عملية تحلية المياه لم تأخذ دورها كعامل من عوامل زيادة موارد المياه في الدولة (طبقاً لمعطيات بنك إسرائيل لسنة ٢٠٠٥).

وهكذا فان الدول المتطورة التي تنجح في القيام بهذه الإجراءات مستقبلاً سوف يرتفع ترتيبها في مقاييس المتغيرات المرتبطة برأس المال البيئي بشكل كبير .

تعزل قضية المياه إسرائيل عن الدول المتطورة التي يقع معظمها في المنطقة الشمالية من الكرة الأرضية ولا تعاني من النقص في مصادر المياه ، ذلك لوجودها في إقليم شرق أوسطي جاف وبالتالي فان معدل استغلال مصادر المياه مرتفع للغاية وبلغ ٢٧٢,١٪ في بداية العقد الحالي. ومن هنا ينبع الفرق الكبير بينها وبين الدول المتطورة في استغلال المياه، إضافة إلى أن عملية تحلية المياه لم تأخذ دورها كعامل من عوامل زيادة موارد المياه في الدولة (طبقاً لمعطيات بنك إسرائيل لسنة ٢٠٠٥). ويمكن أن نلاحظ مشاكل مشابهة لمجموعة الدول الشرق أوسطية الأخرى التي تتضمنها العينة (سورية ومصر والسعودية والباكستان)، والعامل البيئي الوحيد الذي كان تصنيفه مرتفعاً نسبياً في إسرائيل هو عامل الحفاظ على الأرض .

فيما يتعلق بعناصر رأس المال المؤسسي ذات التأثير السلبي على الترتيب العام لإسرائيل، فأهمها العجز في موازنة القطاع العام إضافة الى حجم المصاريف العامة و مصاريف الأمن ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي. هذه العناصر تسببت في أن تحتل إسرائيل المرتبة الأخيرة في قائمة الدول في العينة بمعدل استثنائي بلغ ٥٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GNP) .

أما عناصر رأس المال المنتج ذات التأثير السلبي على ترتيب إسرائيل، فكانت حصة الفرد من الناتج الإجمالي، وحجم مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي، ومعدل التضخم، بالإضافة إلى مستوى المكننة وعدد خطوط الهاتف. ومن الجدير بالملاحظة الأثر الايجابي لعامل القدرة على الوصول إلى مصادر المياه الذي بلغ ١٠٠٪ إذا صدقت معطيات البنك الدولي .

تفحص درجة التطور الإسرائيلي باستخدام النموذج المحسن

يعتبر نموذج ال(Capital 4) على درجة كافية من المصداقية، بحيث يمكننا من القيام بعملية مقارنة دورية يتم بموجبها الإجابة عن السؤال: هل تحسن موقعنا في العقد الأخير أم تدهور ؟ ولكننا سوف نستخدم أسلوباً محسناً عن طريق تعديل أسلوب التدريج وتوسيع العينة وإضافة أحد عشر مؤشراً لقياس التطور، يمكننا من قياس المرتبة الحقيقية لإسرائيل في عائلة الدول المتطورة .

تقع إسرائيل طبقاً للنموذج المحسن في الوسط ما بين العالم المتطور والعالم النامي في المرتبة الثلاثين وقبلها يوجد عدد من الدول الغربية التي تعتبر متطورة إضافة إلى عدد قليل من دول أميركا الجنوبية والوسطى والتي تعتبر متطورة ، مثل كوستاريكا وتشيلي وبنما وترينيداد وتوجو . وكذلك فان مرتبة إسرائيل مقاربة تماماً لمجموعة دول أوروبا الشرقية مثل سلوفاكيا التي تسبق إسرائيل بدرجة واحدة إضافة إلى تشيكيا وبولندا بعدها بدرجة واحدة، ناهيك عن عدد من الدول من شرق آسيا التي احتلت مراتب أعلى من إسرائيل حيث احتلت سنغافورة المرتبة السابعة والعشرين وهونغ كونغ المرتبة العاشرة ، وهكذا فانه طبقا لهذه القائمة فان إسرائيل تحتل المرتبة الأخيرة بين الدول المتطورة وفي المراكز التي تليها توجد فقط دول نامية أو فقيرة، مع العلم أن هناك عدداً من الدول النامية التي احتلت مراتب أعلى من إسرائيل .

الجدول المرفق يمكننا من فهم مغزى وأهمية المرتبة التي تحصل عليها الدولة على سلم التطور العالمي، وكذلك إدراك أن التطور يكون نتيجة لمجموعة من العوامل المختلفة ، حيث أنه في كثير من الحالات تحدد الأنواع المختلفة من الرأسمال الترتيب الكلي.

أما الدول المؤهلة لتجاوز إسرائيل في المستقبل القريب من

أما الدول المؤهلة لتجاوز إسرائيل في المستقبل القريب من حيث الترتيب العام فهي دول أوروبا الشرقية المشاركة في منظمة (OECD) مثل تشيكيا وبولندا وهنغاريا، إضافة إلى كوريا الجنوبية، ذلك أن رأس المال البشري فيها أعلى من نظيره الإسرائيلي أو يماثله. هذا بالإضافة إلى تفوّق تشيكيا على إسرائيل في رأس المال المؤسسي، وبولندا في رأس المال البيئي والمؤسسي وكوريا الجنوبية في رأس المال المؤسسي والمنتج.

حيث الترتيب العام فهي دول أوروبا الشرقية المشاركة في منظمة (OECD) مثل تشيكيا وبولندا وهنغاريا، إضافة إلى كوريا الجنوبية، ذلك أن رأس المال البشري فيها أعلى من نظيره الإسرائيلي أو يماثله. هذا بالإضافة إلى تفوّق تشيكيا على إسرائيل في رأس المال المؤسسي، وبولندا في رأس المال البيئي والمؤسسي وكوريا الجنوبية في رأس المال المؤسسي والمنتج. ينبغي التوضيح بان نوعي رأس المال البشري والمؤسسي هما الأكثر إمكانية للتطوير، حيث أننا لا نتوقع أن تنجح هذه الدول في تطوير رأسمالها البيئي بشكل كبير، وهي على أية حال ليست بحاجة إلى ذلك لهدف التفوق على إسرائيل من حيث الترتيب العام، وإنما يكفيها التطور في نوع واحد من أنواع رأس المال المتبقية .

تبين الصورة العامة التي تتضح لنا من الجدول المرفق أن الدول الثلاثين الموجودة في أعلى الجدول يمكن أن نصنفها في واحدة من فئتين: الأولى مجموعة دول مصنعة متطورة من الناحية البشرية والمؤسسية لكنها تعاني من مشاكل خطيرة في المجال البيئي، والثانية مجموعة دول تمتاز برأسمال بيئي ممتاز، ولكنها قطعت مرحلة من التطور النسبي في سائر أنواع الرأسمال، ويمكن اعتبار أن إسرائيل تنتمي إلى الفئة الأولى من حيث كونها دولة صناعية ذات رأسمال بشري متطور ولكنها تعاني من مشاكل بيئية خطيرة، وكذلك فإنها تنتمي إلى الفئة الثانية من حيث أن رأسمالها المؤسسي والمنتج متطوران نسبيا وهذا الأمر لا يبشر بالخير، خاصة على ضوء التدهور الحاصل في الثلاثة أنواع من الرأسمال (المؤسسي والمنتج والبيئي) .

التطور في إسرائيل: إلى أين ؟

تمحور البحث هنا حول القضية الجغرافية المتعلقة بتدريج الدول على سلم التطور العالمي وعزلها، لقد قمنا بتحديد العوامل المؤثرة سلباً على مرتبة إسرائيل على سلم الترتيب العالمي ووجدنا أن الخصائص الاقتصادية والديمغرافية والبيئية والمؤسسية لإسرائيل في العقد الحالي مقارنة بالتسعينيات تشير إلى وجود فجوات آخذة في الاتساع بينها وبين العالم المتطور. والعوائق أمام عملية التطور في إسرائيل ترتبط بشكل واضح مع عدد من المتغيرات، هي: الفقر، عدم المساواة ، مكانة المرأة ، التربية والتعليم ، معدلات البطالة ، إنتاجية العمل ، مبنى النظام المؤسسي ، وضع منظومة البنى التحتية ، جودة البيئة ، مستوى ونوعية الحياة ، وطابعها مشابه إلى حدّ كبير للعوائق الموجودة لدى جاراتها من الدول في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن لهذه القضية أثر حاسم على المناعة القومية لإسرائيل وعلى واقعها الاجتماعي وحتى على إمكانية استمرارها كدولة حديثة .

وعلى الرغم من التأثير الايجابي لرأس المال البشري على درجة التطور في إسرائيل، فانه لا يكفي رأسمال بشري متطور لضمان الانضمام إلى مجموعة الدول المتطورة ، والدليل على ذلك هو انخفاض ترتيب إسرائيل ست درجات من حيث الترتيب العام في غضون العقد الحالي مقارنة بعقد التسعينيات ، وذلك على الرغم من أن رأس المال البشري لديها يتمتع بمستوى مرتفع. ونحن ندعي أن إسرائيل لا تنجح في الاستفادة القصوى من كامل طاقتها في هذا المجال ، حيث أنه لدى مقارنة الزيادة في الإنتاجية الكلية في إسرائيل حسب معطيات بنك إسرائيل لسنة ٢٠٠٦ مع المستويات العالمية يتضح أنه طرأ انخفاض كبير على الإنتاجية الكلية مقارنة مع الدول المتطورة. وهكذا فان النمو البطيء في الإنتاجية الكلية مخيب للآمال أخذاً بعين الاعتبار الزيادة الحاصلة في رأس المال البشري ، وانفتاح السوق أمام حركة البضائع والرأسمال ، وتشجيع الاستثمار في مجالات البحث والتطوير إضافة إلى خفض الفائدة والتغييرات البنيوية الأخرى التي هدفت إلى تحسين جدوى عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسرائيلي ، وعليه فانه يجوز التساؤل لماذا ما زالت مرتبة إسرائيل حيث هي اليوم في مكانة متوسطة ما بين العالم المتطور

إسرائيل: فجوة متسارعة مع العالم المتطور.

والعالم النامي. وسوف نركز في النقاش التالي على التطورات التي حدثت في الاقتصاد الإسرائيلي طبقاً للمؤشرات المختلفة وتحديداً في المجالات التي أظهر البحث الحالي وجود إشكاليات فيها ، وذلك مقارنة بالعقد الماضي، وبالمقارنة أيضا مع الدول الأخرى. سوف نقوم بالأساس بتحليل النقاط التي ينظر إليها في الغرب على أنها نقاط ضعف تشكل عوائق أمام الدول الحديثة والمتطورة .

رأس المال البيئي

تعتبر إسرائيل واحدة من أكثر الدول ازدحاماً في العالم أو الأكثر ازدحاماً في العالم الغربي ، والآثار البيئية الخطيرة الناجمة عن ذلك تتضح من خلال القضاء على الرئة الخضراء وأماكن الترويح عن السكان ، وكذلك الحيلولة دون تغلغل المياه إلى الأحواض الجوفية وغيرها. إن وتيرة التطور السريع في الدولة والحاجة إلى البناء والتصنيع وإقامة البنى التحتية تشكل ضغوطا كبيرة على البيئة في إسرائيل (طبقا لمعطيات وزارة البيئة لسنة ٢٠٠٦). وكذلك يتضمن انتشار السكان في إسرائيل إشكالية كبيرة ، حيث أن أكثر من نصف مساحتها يقع في إقليم صحراوي جاف لا يشجع على السكن أو التطوير المكثف ، ومعظم السكان فيها ينتشرون في منطقة السهل الساحلي الذي يقع في إقليم البحر المتوسط، ما يشكل عبئا كبيرا على جميع موارد الأرض المتاحة في هذه المنطقة .

يتحدثون في بنك إسرائيل عن الحاجة إلى التحكم في الطلب على البنى التحتية كالشوارع والكهرباء والمياه ، بحيث يكون على المستخدمين تحمل جزء من تكاليف التأثير الخارجي السلبي الناجمة عن النشاط المكثف لكل نوع من البنى التحتية (مثل انبعاث الغازات ذات التأثير الدفيئي وتلوث الهواء والاستخدام المكثف لمورد الأرض المحدود ، والضخ الزائد وتلويث مصادر المياه). ويوصي بنك إسرائيل بتشجيع المواصلات العامة، ويوضح أنه كان هناك مؤخراً استثمارات مهمة في البنى التحتية الخاصة بهذه المواصلات. ويشكل التوسع في استخدام الغاز الطبيعي كمصدر بديل للطاقة يمتاز بالنظافة وقلة التكلفة أمرا في غاية الأهمية، وقد تواصل في العام ٢٠٠٥ تنفيذ مشروع شبكة الغاز البرية والبحرية.

وبخصوص وضع المياه فقد استمر تأزمه، حيث بقيت معدلات تحلية المياه في مستوى ضئيل نسبيا ، ذلك أن التوسع في تحلية المياه لتصل إلى معدل نصف مليار كوب مكعب في العام إضافة إلى إتباع وسائل أخرى إضافية كحجز مياه الفيضانات واستخدام المياه المالحة في الزراعة وإعادة استخدام مياه المجاري المعالجة، والاقتصاد في استخدام المياه في الزراعة، من شأنه أن يزيد من الكمية المعروضة من المياه في إسرائيل. ولكن ينبغي التوضيح هنا بأنه كلما ازداد التوسع في تحلية المياه كلما زاد التأثير الخارجي السلبي المتمثل في زيادة تلوث الهواء كنتيجة من العملية التحلية التي تستهلك مقادير كبيرة من الطاقة .

رأس المال البشري

يلعب نظام التعليم دورا مركزيا في تحديد طابع ونوعية البنية التحتية البشرية في الدولة ، ومن هنا يبرز التأثير الكبير للعمليات الجارية على هذا الصعيد حالياً، والمحتمل تغييرها مستقبلاً، وعلى الرغم من الموارد الكبيرة التي تخصصها إسرائيل في مجال التعليم، إلا أن مستويات التحصيل وكما تتضح من نتائج الامتحانات

تجدر الملاحظة بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي في إسرائيل هو أعلى مما هو مقبول في العالم المتطور ويبلغ ما يقارب ٢٢٪ من الناتج الإجمالي ، وهي بذلك أعلى بكثير من مجموعة الدول في (OECD)وحتى أنه أعلى من حجم الاقتصاد غير الرسمي (الأسود) لدى جيرانها من الدول في الشرق الأوسط مثل الأردن وسورية وإيران والسعودية طبقا لمعطيات البنك الدولي لسنة ٢٠٠٦ . وفيما يختص بالمركبات الأخرى لرأس المال المنتج، فقد أشاد بنك إسرائيل في سنة ٢٠٠٦ بالارتفاع الحاصل على نسبة فروع الخدمات المختلفة في الناتج العام ، وخاصة في مجال البرمجة ودور النشر والدعاية والسياحة.

القطرية والدولية هي منخفضة نسبياً، وكذلك يعاني جهاز التعليم في إسرائيل من مصاعب في إكساب الطلاب أنماط ومعايير سلوك ملائمة ، إضافة إلى قدرات واستعدادات مرتفعة في عدد من المجالات الأساسية والضرورية للعاملين في اقتصاد يتسم بالحداثة، وهناك علاقة سلبية ما بين مستوى التعليم وبين نسبة البطالة أو عدم الانخراط في سوق العمل، وهذا يعني أن الدولة لا تقوم باستثمار كامل الطاقة البشرية المتوفرة لديها ، وإسرائيل في الوقت الحاضر متخلفة عن العالم المتطور وعن عدد من دول العالم النامي في ثلاثة مجالات مركزية تعتبر من المجالات التي يختص بها جهاز التعليم، وهي مستوى التحصيل (منخفض) ، وفجوات في التحصيل داخل الدولة (مرتفعة) ، تكاليف التعليم (مرتفعة) ، وعلى افتراض بأن قضايا البطالة والفقر والنمو الاقتصادي في إسرائيل هي قضايا مترابطة فمن الواضح بأن عدم قدرة جزء متزايد من المجتمع على الاندماج في اقتصاد تنافسي ومنفتح من شأنه أن يهدد المناعة الاجتماعية – الاقتصادية للدولة .

هناك مكونات إضافية لرأس المال البشري ينخفض فيها تدريج اسرائيل مقارنة بالدول المتطورة وهي : معدل الخصوبة للمرأة ونسبة الاعالة المرتفعة ، وهناك قطاعان من السكان يتسببان في مقاييس مرتفعة لهذين المكونين، وهما اليهود المتدينون والوسط العربي ، ويجدر التوضيح بان هذين القطاعين يشكلان أكثر من ثلث السكان، وهذه النسبة تتزايد باطراد طبقا لمعطيات المكتب المركزي للإحصاء لسنة ٢٠٠٦ .

رأس المال المؤسسي

يمكن القول أن حصة المصاريف العامة من الناتج الكلي في إسرائيل إضافة إلى العجز في موازنة القطاع العام مرتفعان نسبياً وذلك طبقا للمقاييس العالمية ، وهذا يعود بالأساس إلى الارتفاع في مصروفات الأمن و الارتفاع في أقساط الفوائد. ولذلك تعمل الحكومة بدءاً من العام ٢٠٠٥ لتحقيق هدف مزدوج، يتمثل في تحديد سقف للعجز وكذلك الحدّ من الزيادة السنوية في المصروفات بغرض خفض النسبة ما بين الدين العام والناتج الكلي، بحيث تصل إلى المستويات المقبولة في الدول المتطورة. تجدر الملاحظة هنا بأن شركات تصنيف الاعتماد الدولية تولي أهمية كبيرة لمسألة تقليص المصاريف العامة وخفض العجز. ولكن من الممكن أن يكون للحرب في الشمال صيف العام ٢٠٠٦ تأثير على الموازنة بحيث يتجاوز الأمر أن يكون مجرد مصاريف لمرة واحدة سواء في القطاعات المدنية أو الأمنية ، ذلك إذا ما أدت متطلبات أجهزة الأمن إلى تغيير نظام الأولويات في الموازنة على نحو يؤدي إلى خرق سقف المصروفات .

تعتبر عملية إقرار الموازنة في إسرائيل عملية ممركزة في جميع مراحلها، وتفتقر إلى الشفافية المناسبة مقارنة بما هو معمول به في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي الأوروبية (OECD) . تتمحور المشكلة الأساسية في إسرائيل في المرحلة الأكثر أهمية من مراحل إقرار الموازنة وهي مرحلة النقاش داخل الحكومة، ذلك أن عدم إشراك الوزارات في تحديد مكونات الموازنة العامة يجبي من الاقتصاد ثمناً باهظاً وعلى الأخص من حيث النجاعة، فهذا الأمر يؤدي إلى الإضرار بعملية تحديد سلم الأولويات. هذه العملية من شأنها أن تعمل على إنجاح الرفاهية الاجتماعية وكذلك النجاعة في تخصيص الموارد في الموازنة وزيادة النجاعة الإنتاجية للخدمات العامة المقدمة من الوزارات ، ذلك أن النقاش العام هو الوسيلة المناسبة للإقناع بصحة المواقف التي يتخذها مقررو السياسات. وبالتالي

فان التهرب من النقاش العام أو إجرائه بالاستناد على معلومات مجتزأة يعني إساءة مباشرة وخطيرة لقيم الديمقراطية .

رأس المال المنتج

كانت إسرائيل في السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ متخلفة عن مجموعة الدول في منظمة (OECD) وعن الولايات المتحدة في معيار حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في معدل النمو في الناتج (وتيرة النمو الاقتصادي)، إضافة إلى نسبة البطالة ونسبة التضخم ومعدلات النمو السكاني. هذا إضافة إلى أن معدل الفقر وعدم المساواة هي معدلات مرتفعة في إسرائيل طبقا للمقاييس العالمية (قطاعات السكان التي تمتاز بارتفاع نسبة الفقر فيها هم العاملون بأجر منخفض وكبار السن والمتدينون إضافة إلى العرب). وكذلك بلغ معدل التشغيل في إسرائيل سنة ٢٠٠٤ حوالي ٥٥٪، في حين بلغ متوسط نسبة المشغلين في مجموعة دول (OECD) ٧٠٪، وبما أن معدلات تشغيل منخفضة تؤثر بشكل سلبي على مستوى الحياة وعلى حجم الإنتاج وتؤدي إلى زيادة حجم الفقر وعدم المساواة، فقد أوصى بنك إسرائيل في سنة ٢٠٠٧ بالمساعدة في إقامة مشاريع في المناطق العربية ومناطق المتدينين والعمل على إحداث تغييرات في القانون من شأنها تشجيع الاستثمار وتحفيز عملية التشغيل في الضواحي، وهذه العمليات تهدف إلى تقليص نسبة البطالة في هذه القطاعات التي تعتبر نسبة عدم المشغلين فيها الأكثر ارتفاعاً بين جميع مناطق اسرائيل .

تجدر الملاحظة بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي في إسرائيل هو أعلى مما هو مقبول في العالم المتطور ويبلغ ما يقارب ٢٢٪ من الناتج الإجمالي ، وهي بذلك أعلى بكثير من مجموعة الدول في (OECD)وحتى أنه أعلى من حجم الاقتصاد غير الرسمي (الأسود) لدى جيرانها من الدول في الشرق الأوسط مثل الأردن وسورية وإيران والسعودية طبقا لمعطيات البنك الدولي لسنة ٢٠٠٦ . وفيما يختص بالمركبات الأخرى لرأس المال المنتج، فقد أشاد بنك إسرائيل في سنة ٢٠٠٦ بالارتفاع الحاصل على نسبة فروع الخدمات المختلفة في الناتج العام، وخاصة في مجال البرمجة ودور النشر والدعاية والسياحة، والتي يعكس ارتفاعها عمليات طويلة الأمد تميز الاقتصادات المتطورة .

وفي النهاية: أين توجد الدول الأكثر تطوراً، وأين توجد إسرائيل مقارنة مع الدول المتطورة؟ من الواضح أن هناك ثلاث قارات تمتاز بجودة رأسمالها البشري والمنتج والمؤسسي ، ذلك أن الخمس دول الأكثر تطورا، في كل نوع من هذه الأنواع تقع في هذه القارات الثلاث ، الخمس دول الأكثر تطورا في رأس المال البشري تضم ألمانيا وهونغ كونغ وجميع دول اسكندينافيا وكندا، أما رأس المال المنتج الأفضل في العالم فإنه يوجد في اليابان وأميركا والنمسا إضافة إلى لوكسيمبورغ. وأما بخصوص رأس المال المؤسسي الأفضل في العالم فانه يوجد في أيسلندا ،سويسرا ، الدنمارك ،كندا ونيوزيلندة ، وفي المقابل امتازت دول كثيرة برأسمال بيئي متطور تقع في قارتين فقط هما إفريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى. من الممكن القول إذاً بأنه في العقد الحالي تقع إسرائيل في أسفل قائمة الدول المتطورة وفي بداية قائمة الدول النامية ، تسبقها جميع دول أوروبا الغربية ودول شمال أميركا (كندا والولايات المتحدة) ودول اوقيانيا (استراليا ونيوزيلندة) وجزء من دول شرق آسيا (اليابان ، سنغافورة ، وهونغ كونغ) وعدد من دول أميركا الجنوبية والوسطى (تشيلي ، بنما ، كوستاريكا ، ترينيداد ، وتوجو). وهذا يعني أنه لا توجد دولة مرتبتها أقل من مرتبة إسرائيل بين الدول المتطورة ، ولكن هناك عدد من الدول ذات الدخل المتوسط – المرتفع والتي يمكن اعتبارها دولاً نامية تتفوق على إسرائيل من حيث التدريج، مثل عدد من دول أميركا الجنوبية والوسطى وسلوفاكيا ، إضافة إلى أن هناك عدداً من دول أوروبا الشرقية مقاربة تماما لإسرائيل من حيث درجة التطور العام مثل (تشيكيا ، بولندا ، وهنغاريا)، وهذه الدول كانت إلى ما قبل ٢٠ سنة فقط تخضع لنظام حكم شيوعي يمتاز بتقييد الحريات والاقتصاد الممركز وغير ذلك من خصائص النظم الديكتاتورية، إلا أنها أصبحت حالياً تنافس إسرائيل على سلم التطور العالمي مع أن إسرائيل كانت تتميز قبل عقد من الزمن برأس مال بشري متطور .

على ضوء العمليات التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي، والتي تم وصفها، فان وضع إسرائيل قائم: فعلى الرغم من أنه ما زالت هناك فجوة كبيرة بين إسرائيل وجاراتها من الدول الشرق أوسطية في كثير من المقاييس، وعلى الرغم من أن إسرائيل تتفوق على ١٥٠ دولة من الدول الفقيرة والنامية، إلا أن ذلك غير مطمئن على الإطلاق. ففي ظل مستوى التكنولوجيا ، وحجم الطلب ، وفعالية المؤسسة ، ومعدل التزايد الطبيعي القائم في إسرائيل سنة ٢٠٠٦، فإنه من المتوقع أن ترتفع نسبة الكثافة السكانية وتزداد الضغوط على البنى التحتية المادية مما يؤدي إلى الإضرار بقدرة الدولة

التحمل، وكذلك الإضـرار بالإنتاجية الكلية، ويؤدي أيضا إلى زيادة خطيرة في عدم المساواة وتدهور مستوى ونوعية الحياة في إسرائيل. وعليه فانه من المتوقع حدوث انخفاض إضافي لمرتبة إسرائيل في جميع أنواع الرأسمال (البيئي والبشري والمؤسسي والمنتج) ونتيجة لذلك سينخفض الترتيب العام لإسرائيل على المستوى العالمي ، وإذا تحققت النبوءات المذكورة آنفا فإن إسرائيل يمكن أن تجد نفسها جزءاً من العالم النامي في غضون عقدين من الزمن .

هناك عدد من المؤشرات التي يتم اقتراحها كمقاييس للتطور، ويمكن أيضا أن يتم استخدامها كمقاييس للمناعة القومية، مثل نسبة الأفراد الذين يفضلون الحياة في مكان آخر بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية في الدولة ، أو بسبب مشاكل متعلقة بنظام الدعم الحكومي والبنية التحتية ، ونسبة الأفراد الذين يفضلون الحياة في مكان آخر من أجل صحة أولادهم، وما شابه . ويمكن أيضا تفحص ميزان الهجرة للبلد: هل هو سلبي أم ايجابي ، إن تقرير الهجرة في الدولة من شأنه أن يشكل مقياسا يعكس العلاقة بين تدريج إسرائيل من حيث مستوى التطور الكلي وبين مناعتها القومية. وعلى الرغم من أن تحليل الوضع الكلي للدولة يتم من قبل أفراد لهم تفضيلات مختلفة، وبيدهم القرار للبقاء في الدولة أو الهجرة منها ، وعليه فانه وطبقا لهذه الظاهرة فان دولاً كثيرة قد تتفوق على إسرائيل في الترتيب العام ، إضافة إلى أن مكانة إسرائيل المنخفضة نسبيا مقارنة بالدول الغربية من الممكن أن تؤدي لأن تصبح إسرائيل مكانا غير جذاب لليهود الذين يعيشون في الدول المتطورة ، حيث سيفضلون العيش في دول متطورة ومتقدمة على الهجرة إلى إسرائيل . إن نقطة اللاعودة هذه من الممكن أن تؤدي إلى تحديد مكانة إسرائيل لتصبح بين دول العالم النامي ، ولهذا الأمر أهمية وجودية بالنسبة لإسرائيل حيث أنها محاطة بعدد من المجتمعات العدائية، وقدرتها على البقاء متعلقة إلى حدّ بعيد باعتمادها على صفاتها وخصائصها المشتقة من الثقافة الغربية .

خلاصة

إن مسالة تحول إسرائيل لتصبح جزءاً من العالم النامي هي قضية مصيرية بالنسبة لمستقبل إسرائيل كدولة حديثة وديمقراطية ويهودية ، وجيش حديث وذكي لن يكون بإمكانه إنقاذها من مصير الانضمام إلى منظومة دول العالم الثالث، بل من الممكن أن تخسر تفوقها على الدول المحيطة بها. ناهيك عن أن الشرائح القوية في

الفقر وعدم المساواة: معدلات مرتفعة في إسرائيل.

المجتمع والتي يقع على كاهلها عبء الحفاظ على دولة رفاه حديثة لن يرغبوا في العيش في دولة من العالم الثالث، إضافة إلى أن يهود الشتات لن يهرعوا بجموعهم للقدوم والعيش في دولة مستوى ونوعية الحياة فيها أقل من مثيله في الدول التي يعيشون فيها .

إسرائيل حاليا هي دولة مزدحمة، فمعدل التزايد الطبيعي فيها مرتفع نسبيا ، ولا تفتأ الفجوات بينها وبين العالم المتطور تتسع في جميع مجالات الحياة تقريبا ، وفيها فجوات وشروخ عميقة وكذلك مستويات مرتفعة من العنف والإجرام . وكل واحدة من هذه القضايا من شأنها أن تدفع باتجاه تدهور إسرائيل إلى واقع بمنتهى القسوة ، من المشكوك فيه أن يكون بالإمكان مواجهته باستخدام أساليب ملائمة لأي نظام ديمقراطي. وهذا الوضع يهيئ الفرصة لإقامة نظام ديكتاتوري وكذلك يهيئ الفرصة لعالم الإجرام أن يكرس مكانته ويسيطر على الدولة .

الشرخ اليهودي العربي في إسرائيل، هو أيضا أمر خطير من حيث تأثيره على استقرار ومتانة النظام الديمقراطي للمجتمع الإسرائيلي؛ فالوسط العربي في إسرائيل غير راضٍ عن مكانته كأقلية في المجتمع ، وهو يصارع لأجل تحقيق المساواة من خلال زيادة الوعي السياسي والقومي للجمهور العربي. إن واقع الاتفاق والاختلاف بين اليهود والعرب في جوهره واقع مركب للغاية ، ففي الوقت الراهن لا يوجد للعرب بديل أفضل من دولة إسرائيل

سواء في أية دولة عربية أو في دولة فلسطين أو حتى في الدول الغربية التي تغلق أبوابها أمامهم. ويمكن تفسير الهدوء النسبي في إسرائيل بصفته نتيجة لعدد من العوامل، منها القوة التي تستعملها الدولة إزاء الأقلية العربية وكذلك توفر خدمات رفاه متطورة نسبياً إضافة إلى منح حقوق المواطنة للعرب. ولكن إلى متى سيتم الحفاظ على الوضع الراهن علما أن معظم السكان العرب يقيمون حاليا في مناطق الأطراف التي من المتوقع أن يسيطروا عليها في المستقبل القريب. بل إنه من المتوقع أيضا أن تمتد هذه السيطرة لتصل حتى حدود تل أبيب التي ستشكل حينها جزيرة صغيرة ومزدحمة من الحضارة الغربية ، وبما أن قدرة التحمل لميتروبولين تل أبيب محدودة ، فإنها لن تستطيع تلبية حجم الطلب المتزايد باستمرار، وبالتالي ستصبح الحياة لجميع سكانها أكثر صعوبة .

في العالم الحر تتحكم قوانين ذات طابع كوني في حركة السكان ورأس المال، وهذه القوانين تعمل من خلال عناصر جذب وعناصر طرد، ولذلك لا توجد عوائق تحول دون سعي العمال بحثاً عن شروط عمل أفضل أو سعي الأفراد في المجتمع بحثاً عن نوعية حياة أفضل ، أو سعي رأس المال بحثا عن عوائد وأرباح أكثر. وعلى ضوء التطورات القائمة في إسرائيل حالياً من الممكن أن تجد إسرائيل نفسها في غضون العام ٢٠٢٥ عضواً كامل العضوية في عائلة دول العالم الثالث ، وسيكون طابعها مشابهاً إلى حدّ كبير لجاراتها في الشرق الأوسط، وتفقد نهائيا طابعها وصورتها في الوقت الحاضر كدولة من دول العالم الأول المتطور.

تدريج ٧٤ دولة في العالم حسب اربعة انواع الراسمال طبقا للمقياس المطور في العقد الحالي

الدولة	الترتيب العام	راس المال البيئي	راس المال البشري	راس المال المؤسسي	راس المال المنتج
سويسرا	١	٣٢	٧	٢	١
ايسلندا	٢	١٨	١١	١	١٩
النرويج	٣	٣٢	٣	١١	٦
السويد	٤	٣٠	٥	٧	١٥
كندا	٥	٤٤	٤	٤	٧
نيوزيلاندا	٦	١٨	٢٥	٥	١٦
الدنمارك	٧	٥١	٧	٣	٨
فنلانده	٨	٤٧	٥	٦	١٤
النمسا	٩	٣٨	١٦	١٥	٤
هونغ كونغ	١٠	٢٥	٢	٢٩	٢١
المانيا	١١	٦٤	١	٩	٩
استراليا	١٢	٤٩	١٧	٨	١١
لوكسيمبورغ	١٣	٤٥	٢٩	١٠	٥
اليابان	١٤	٦٠	٩	٢١	٢
كوستاريكا	١٥	٩	٤٠	١٦	٣٥
بريطانيا	١٦	٥٧	١٥	٢٠	١٠
ايرلاندا	١٧	٥٨	٢٠	١٧	١٣
الولايات المتحدة	١٨	٦٧	٣٠	١٢	٢
هولندا	١٩	٧٤	١٢	١٤	١٢
بلجيكا	٢٠	٧١	١٣	١٣	١٧

ايطاليا	٢١	٦١	١٠	٢٢	٢٢
اسبانيا	٢٢	٥٩	١٤	١٩	٢٦
البرتغال	٢٣	٥٣	٢٨	١٨	٢٣
تشيلي	٢٤	٢٠	٣٨	٣٦	٣٣
ترينيداد	٢٥	٣٧	٣٤	٣٣	٣٠
بنما	٢٥	١١	٥٢	٣٤	٣٧
فرنسا	٢٧	٧١	٢٢	٢٤	١٨
سنغافورة	٢٧	٦٦	١٨	٣١	٢٠
سلوفاكيا	٢٩	٤٦	٢٧	٣٨	٢٧
اسرائيل	٣٠	٦٢	٢٣	٣٠	٢٥
تشيكيا	٣١	٦٨	١٩	٢٦	٢٨
بولندا	٣١	٥٠	٣١	٢٥	٣٥
اوروغواي	٣٣	٢٤	٣٧	٣٧	٤٥
بوتسوانا	٣٤	٣	٧٤	٢٨	٤٠
هنغاريا	٣٥	٥٣	٢٦	٣٩	٢٩
ماليزيا	٣٥	٣٥	٥١	٢٧	٣٤
الارجنتين	٣٧	٣٩	٣٦	٣٥	٣٨
كوريا الجنوبية	٣٨	٧٠	٢١	٤٠	٢٤
البرازيل	٣٩	٢٧	٣٥	٤٨	٤٨
الاكوادور	٣٩	١٠	٤٤	٤٨	٥٦
فنزويلا	٤١	١٧	٥٠	٤٦	٤٦
تايلاند	٤٢	٢٩	٤٢	٤٧	٤٣
اليونان	٤٣	٦٥	٢٣	٤٣	٣١
المكسيك	٤٣	٥٥	٤٤	٢٣	٤٠
بوليفيا	٤٥	٢	٥٦	٥٤	٥٧
البيرو	٤٦	١٥	٥٣	٤٤	٥٩
السيلفادور	٤٧	٣٤	٥٧	٤١	٤٢
باراغواي	٤٨	٦	٥٥	٥١	٦٥
كولومبيا	٤٩	٤	٦٢	٦١	٥٤
جامايكا	٥٠	٤٣	٤٧	٤٥	٤٧
الصين	٥١	٣١	٤١	٦٣	٥٠
تونس	٥٢	٥٥	٣٩	٤٢	٥٠
سري لانكا	٥٣	٢٢	٣٣	٧٣	٦١
الغابون	٥٤	١٤	٦٤	٦٩	٤٤
جنوب افريقيا	٥٥	٦٣	٥٩	٣١	٣٩
اندونيسيا	٥٥	٢٦	٤٣	٦٥	٥٨
الفليبين	٥٧	٢٨	٥٤	٥٥	٦٠
سورية‡	٥٨	٤٠	٤٧	٥٧	٥٥
غوتيمالا	٥٩	١٣	٧٠	٥٦	٦١

هندوراس	٥٩	٤	٦٧	٦٦	٦٣
تركيا	٦١	٣٦	٤٦	٦٧	٥٣
بينين	٦٢	٦	٥٩	٦٨	٧٠
تنزانيا	٦٣	١	٧٣	٥٨	٧٢
رومانيا	٦٤	٧٣	٣٢	٥١	٤٩
غانا	٦٥	١٦	٦٦	٥٠	٧٤
السعودية	٦٦	٦٨	٥٧	٥١	٣٢
توجو	٦٦	٨	٦٨	٦٠	٧٢
مصر	٦٨	٤٨	٤٩	٦٢	٥٢
كينيا	٦٨	١٢	٧١	٥٩	٦٩
نيجيريا	٧٠	٢٢	٦٩	٧٢	٦٨
زيمبابوي	٧١	٢١	٧٢	٧١	٧١
بنغلادش	٧٢	٤١	٦٣	٧٠	٦٦
الهند	٧٣	٥٢	٦١	٦٤	٦٤
باكستان	٧٤	٤٢	٦٥	٧٤	٦٧